منح سبع إجازات لمشاريع سكنية وصحية وسياحية وتجارية

□ بغداد / وكالات

أعلنت هيئة استثمار بغداد عن منح سبع إجازات جديدة لإقامة مشاريع سكنية وصحية وسياحية وتجارية في العاصمة.وقال بيان للهيئة بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): " إن هيئة استثمار بغداد منحت سبع اجازات جديدة لإقامة مشاريع استثمارية في قطاعات مختلفة في محافظة بغداد بكلفة ١٦١ مليون دولار توزعت بين القطاع السكني والتجاري والسياحي والصحي".

وأضاف البيان : "إن الهيئة منحت شركة تركية اجازة لإنشاء مجمع سكني في قضاء المدائن (ناحية الوحدة) وبكلفة ٢٢ مليار دينار يحتوي على ٢٤٤ دارا سكنية".واكد البيان : "ان الهيئة منحت احدى الشركات إجازة لإقامة /مول/ تجاري في منطقة اليرموك بكلفة ٤٠ مليون دولار وقد منحنا إجازة استثمارية لإقامة مول تجاري في منطقة زيونة بكلفة تزيد عن ٤ ملايين دولار ".وأشار البيان إلى أن الهيئة منحت إجازة لإنشاء مستشفى تخصصي في منطقة العطيفية ببغداد فضلا عن منحها إجازتين استثماريتين لإقامة فندق سياحي ومدينة سياحية في بحيرة الجادرية .

الزراعة تمنع استيراد محصول "البطاطا"

□ بغداد / وكالات

قررت وزارة الزراعة منع استيراد محصول البطاطا الاستهلاكية للفترة من ٢/١٥ لغاية ٤/١٥ من العام الحالي وذلك لوجود مؤشرات ايجابية تفيد بأن الإنتاج المحلي يسد حاجة السوق المحلية خلال هذه الفترة.

وقال بيان صادر عن الوزارة بحسب وكالة كردستان للانباء (آكانيوز) ان"وزير الزراعة عز الدين الدولة قرر منع استيراد محصول(البطاطا) للفترة من ٢/١٥ لغاية ٤/١٥ من العام الحالي"، مشيراً الى ان "هكذا إجراءات تأتي ضمن سياسة الوزارة لدعم الفلاحين والمزارعين وتأمين حماية الإنتاج المحلي خلال فترات إنتاج الذروة، حيث سبق للوزارة ان منعت استيراد محصول (البطاطا) لمرات عدة بسبب وفرة الناتج المحلي ومنها للفترة من ٢٠٠٩/١٢/١ لغاية ٢٠١٠/٣/٣".

يذكر أن وزارة الزراعة تقنن استيراد بعض محاصيل الخضر مثل الطماطة والخيار والبصل والباذنجان والشجر والباميا والفاصوليا الخضراء والفلفل الأخضر خلال بعض الفترات التي يتوافر فيها الانتاج المحلي في الاسواق.

أقر الموازنة العامة بمبلغ ٩٦,٦ ترليون دينار

مجلس الوزراء: منح كل مواطن ١٥ ألف دينار شهرياً كتعويض عن نقص التموينية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي – وكالات

قال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس النواب أقر الموازنة العامة الاتحادية خلال جلسة استثنائية انعقدت امش الأحد.

وأوضح الدباغ في بيان صحفي صادر عن مكتبه أن إجمالي الموازنة سيكون (٩٦,٦) ترليون دينار توزع كموازنة تشغيلية تبلغ (٦٦,٦) ترليون دينار، واستثمارية تبلغ (٣٠) ترليون دينار.

وأشار إلى أن إجمالي الإيرادات يبلغ (٨٠,٩) ترليون دينار على أساس تصدير (٢,٢) مليون برميل نفط خام بسعر (٧٦,٥ دولار / برميل) بضمنها (١٠٠) ألف برميل تُصدر من إقليم كردستان ، منوها إلى أن إجمالي العجز يبلغ (١٥,٧) ترليون دينار.

وبين الدباغ أن العجز سيغطى من المبالغ النقدية المدورة من موازنة عام ٢٠١٠ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج، مشيرا إلى ان مجلس الوزراء قرر تخويل وزير المالية صلاحية اقتراض (٤,٥) مليار دولار من صندوق النقد الدولي ، ومبلغ (٢) مليار دولار من البنك الدولي إضافة لاستخدام حقوق السحب الخاص، وكذلك من القرض الممنوح من شركة (بي بي) لسد العجز المتوقع.

وذكر البيان أن ١٧٪ من مجموع النفقات التشغيلية، ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها سوف يتم تخصيصها إلى إقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية مع الأخذ في الاعتبار أيّ زيادة أو انخفاض في أجمالي نفقات الموازنة.

في غضون ذلك قرر مجلس الوزراء منح كل فرد عراقي مبلغ ١٥ ألاف دينار كتعويض عن نقص البطاقة التموينية.

وقال المالكي خلال مؤتمر صحافي عقده في بغداد أمس الأحد بحسب "السومرية نيوز"، إن "مجلس الوزراء قرر منح كل فرد عراقي مبلغ ١٥ ألف دينار كتعويض عن النقص الحاصل في البطاقة التموينية"، مبينا أن المبلغ سيوزع على المواطنين بشكل شهري.

وأضاف المالكي أن "موازنة هذا العام والبالغة ٧٦ مليار دينار ستتغير خلال السنين المقبلة، بسبب تصدير النفط والغاز"، مؤكدا أن "بعض الوزارات التي يكون فيها عشرات الآلاف من الموظفين لا تنتج شيئا لأنها لا تعمل بروحية الفريق الواحد".

وتنص المادة ٩٤/ رابعا من الدستور العراقي، بأن على اللجنة الاقتصادية والاستثمار مراقبة العقود المبرمة لاستيراد الحصة التموينية وضمان الانسيابية وعملية التوزيع.

وكان النائب المستقل صباح الساعدي قد دعا في مؤتمر صحافي عقده، أمس الأول السبت، الحكومة لتوزيع ٢٥٪ من إيرادات النفط على أفراد الشعب بشكل مباشر، كما طالب رئيس الحكومة باستخدام صلاحياته بإقالة المحافظين "الفاشلين" وحل المجالس السيئة للمحافظات، فيما قال النائب عن التحالف الوطني بهاء الاعرجي في حديث سابق لـ"السومرية نيوز"، إن١٣٠ نائباً غالبيتهم من التيار الصدري والقائمة العراقية طالبوا رئاسة مجلس النواب بتخصيص ١٥٪ من الموازنة الاتحادية للعام الحالي٢٠١١ للشعب العراقي، مبينا أن رئاسة المجلس أبدت تجاوبا حول الموضوع.

ويعتمد غالبية العراقيين في حياتهم اليومية على ما يتزودون به عن طريق البطاقة التموينية، وذلك منذ بدء العقوبات الاقتصادية على العراق في العام ١٩٩١ ، وتشمل مفردات الحصة التموينية للفرد الواحد، الأرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والبقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص، وتقدر قيمة هذه المواد بالنسبة للفرد الواحد في السوق المحلية بنحو عشرة دولارات من دون احتساب حليب الأطفال، في حين يتم الحصول عليها عن طريق البطاقة التموينية بمبلغ ٥٠٠ دينار فقط.

اقتصاديون: المنافذ الحدودية للمحافظات ستوسع الموارد الاقتصادية

□ بغداد / وكالات

ذكر عدد من الخبراء الاقتصاديين أن فوائد المنافذ الحدودية للمحافظات العراقية التي لا تمتلك موارد طبيعية ستدعم جودة البضائع الداخلة للعراق.

وقال رئيس المركز الاقتصادي العراقي وعضو منظمة الـ(T.O.P) البريطانية المعنية بالشؤون الاقتصادية في العراق فاضل عمران لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز)إن "تحويل الواردات المالية التي تخلفها المنافذ الحدودية إلى المحافظات التي لا تمتلك واردات طبيعية سيدعم بقوة الاقتصاد العراقي".

وأضاف أن "المحافظات غير المشمولة بنظام البترودولار سترتفع موازنتها المالية في حال تم تفعيل قرار الوزارة المالية".

وكان وزير المالية رافع العيساوي أعلن عن قرار تحويل عائدات المنافذ الحدودية للمحافظات غير المشمولة بنظام المترو دولار.

وأشار عمران إلى أن "نأمل في أن يطبق هذا القرار مع بداية السنة الحالية بهدف توفير مناخات جيدة لدعم الاقتصاد الداخلي للبلاد".

من جانبه قال محلل اقتصادي إن "توجه وزارة المالية برفد عائدات المنافذ الحدودية إلى موازنات المحافظات غير المشمولة بنظام البترودولار وهي النجف والمثنى والديوانية وكربلاء وصلاح الدين وبابل سيدعم بقوة الارتقاء بالجوانب الخدمية والاستثمارية في تلك المحافظات".

وأضاف أن "هذا الإجراء لن يربك وضع الموازنة الاقتصادية في العراق بل على العكس فأنه سيعطيها نمطا اقتصاديا جديداً يدعم السياسية المالية في البلاد".

وأشار الى أن "القرار يدعم تنوع الواردات العراقية المالية وينضج الحراك الاقتصادي في البلاد".

من جهته أكد الخبير الاقتصادي ومستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح أن "قرار الحكومة سيدعم السياسة المالية الداخلية للعراق كما انه سيشجع باقي المحافظات على تحسين أداء المنافذ الحدودية ومراقبتها".

وأشار الى أن "قرار وزارة المالية بهذا الشأن سيضع ضوابط جديدة امام دخول البضائع الرديئة وسيتم بالارتقاء بالجوانب الضرائب والرسوم الكمركية"

وتعتمد موازنات المحافظات المالية بشكل أساس على واردات بيع النفط الخام العراقي.

وبين صالح أن "قرار عائدات المنافذ الحدودية وسيلة جديدة لتوسيع قاعدة الواردات الاقتصادية في العراق".

وتعاني غالبية المحافظات العراقية أوضاعا خدمية واقتصادية سيئة بسبب تضخم الموازنة التشغيلية لموازنات الأعوام السابقة.

وحذر البنك المركزي العراقي اليوم الكتل السياسية من تأخير إقرار موازنة عام ٢٠١١ كونه سيؤثر سلباً على واقع التنمية الاقتصادية في البلاد.

وأكد البنك في وقت سابق على أن موازنة عام ٢٠١١ سترفع من النمو الاقتصادي إلى ١٠٪ ما كان عليه، مبينا أنها بنيت وفق سياسة البلاد الاقتصادية وأكدت الحكومة أن الثغرات الموجودة في موازنة عام ٢٠١١ تعد قديمة متوارثة من آلية هيكلة موازنة الأعوام السابقة.

وتصل المشاريع التشغيلية إلى ٧٧٪ من القيمة الكلية للموازنة العامة فيما يبقى الشق الاستثماري منها يصل إلى ٢٨٪.

وكانت الحكومة قد وافقت على مشروع قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١، بحيث تبلغ الموازنة نحو ٧٩,٦ مليار دولار، وذلك عند احتساب برميل النفط الواحد بـ ٧٣ دولارا أميركيا، وبمعدل تصدير قدره ٢,٢٥ مليون برميل يوميا.

ويتوقع أن يبلغ عجز الموازنة نحو ٥ مليارات دولار، فيما يتوقع أن يبلغ معدل الإنفاق نحو ٥٤,٧٠ مليار دولار.

وأعلن البنك المركزي العراقي، أن الحكومة العراقية يمكن لها أن تسد العجز الموجود في موازنة عام ٢٠١١ من خلال الاقتراض من ودائعها في المصارف الحكومية.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد حذر من عجز مالي يربك انجاز المشاريع لعام ٢٠١١ في حال لم يسد البنك المركزي العجز في موازنة العامة للبلاد من خلال احتياطه النفطي.

ويعتمد العراق وهو عضو في منظمة أوبك على عائدات النفط لتمويل نحو ٩٥ بالمائة من موازنته السنوية.

ويرى عدد من النواب أن تأخر الموازنة أكثر من الوقت الحالي سيربك عملية البناء والأعمار وسيعق حركة الحكومة والوزارات.

ويشهد إعداد الموازنة المالية للبلاد وإقرارها تأخيرا من قبل الحكومة ومجلس النواب بسبب كثرة الاعتراضات والانتقادات على بعض فقراتها أبرزها أوجه الصرف والتخصيصات المالية لبعض المؤسسات الحكومية والرئاسات الثلاث.

التخطيط: انخفاض ٣% من زراعة الشلب

□ بغداد / وكالات

أعلن مصدر إعلامي في وزارة التخطيط عن انخفاض زراعة الشلب في العراق بنسبة ٣٪ عن العام السابق.

وقال المصدر لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "زراعة الشلب في العراق وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ١٦٧ الف طن بعد ان كانت في عام ٢٠٠٩ قد وصلت إلى ١٩٣ ألف طن".

وأضاف الهنداوي أن "معدلات زراعة الشلب وصلت ذروتها في العام السابق في محافظة النجف، إذ بلغت ٩٤ ألف طن أي ما يقارب ٥٦٪ من مجموع إنتاج العراق للشلب".

وأشار إلى أن "انخفاض زراعة الشلب في محافظات الجنوب والوسط، يعود إلى انخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات وخاصة في محافظات المثنى والديوانية وبابل، التي تعتمد على سقي نهر الفرات، حيث وصلت شحه المياه فيها إلى ٩٥٪".

يذكر أن زراعة الشلب في العراق تكثر في مناطق الفرات الأوسط والجنوبية، ومنعت الحكومة من زراعته بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ نظراً لكمية المياه الوفيرة التي تتطلب في زراعته، وما كان يعانيه البلد من ازمة في شحه للمياه آنذاك.

وأعلنت لجنة المبادرة الزراعية العليا المرتبطة بمجلس الوزراء عن وضعها خطة تتضمن تنفيذ مشاريع زراعية عديدة ضمن موازنة عام ٢٠١١ للوصول للاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية.

وكانت الحكومة خصصت مبالغ مالية لمعالجة القطاع الزراعي والجفاف، ووضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية ستة محاور للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري، والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، وإدارة القطاع الزراعي، ومحور الإقراض الزراعي، والدعم الحكومي.

ومنحت الحكومة مؤخراً اللجنة العليا للمبادرة الزراعية صلاحية التعاقد مع الشركات التابعة وزارة الموارد المائية، واستثنتها من أساليب التعاقد الواردة في المادة الرابعة من تعليمات العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ على أن تعطى صلاحية تقديرية للجنة العليا للمبادرة الزراعية في اللجوء إلى الشركات من عدمها ووفق كشوفات تخمينية معدة مسبقاً بغية تحقيق العدالة في الأسعار التي قد تراها اللجنة في عروض منافسة.

بقاء إنتاج النفط على المستويات نفسها عام ٢٠١٠ لكن مع ارتفاع العائدات

□ ترجمة: عمار كاظم محمد

معظم أرقام صادرات النفط العراقي عام ٢٠١٠ تم الإعلان عنها، ومعظم الناتج و الصادرات المهمة باقية بشكل كبير على معدلها نفسه منذ عام ٢٠٠٨ بسبب شيخوخة البناء التحتي التي تعمل بنفس طاقتها وبسبب الأجواء السيئة و الهجمات العرضية على خطوط الأنابيب الشمالية الذاهبة إلى تركيا .وعلى الرغم من قلة نمو هذه الصناعة خلال السنوات الثلاث الماضية لكن العراق استفاد من زيادة الأسعار عام ٢٠١٠ مما رفع من عائداته.

عام ٢٠١٠ شهد قليلا من الاختلافات في الناتج والصادرات فقد وصل الإنتاج بارتفاع قدره ٢,٤٦ مليون برميل في اليوم في شهر كانون الثاني وانخفض إلى ٢,٢٥ مليون برميل في شهر آذار بينما كان أعلى ارتفاع في شهر شباط حيث وصل الى ٢,٥٠ مليون برميل في الإنتاج والاوطا بلغ ١,٨٩ مليون برميل في اليوم بالنسبة للصادرات وهذا اقل بقليل من عام ٢٠٠٩ حيث اشر ٢,٤٠ مليون برميل بالنسبة للإنتاج و ١,٩٠ مليون برميل بالنسبة للصادرات الأجنبية.

أسعار الخام العراقي ارتفعت وانخفضت على مدار العام ففي شهر كانون الثاني كانت أسعار النفط بحدود ٧٣,٩٧ دولارا للبرميل الواحد ثم ارتفع إلى ٧٩,٦٦ دولارا في شهر نيسان قبل أن ينخفض إلى ٧١ دولارا من شهر حزيران حتى شهر آب وقبيل نهاية العام بدأت أسعار النفط بالارتفاع مرة أخرى وصل إلى أعلى مستوى ٨٦,٣١ دولارا للبرميل في شهر كانون الأول ثم عادت أسعار النفط للهبوط مرة أخرى اعتبارا من شهر كانون الثاني عام ٢٠١١.

وبسبب تصاعد أسعار النفط فان العراق كسب مالا أكثر مما كان عليه عام ٢٠٠٩ ففي شهر حزيران من عام ٢٠١٠ كانت النسبة الشهرية الأوطأ والتي بلغت ٣,٨٨٩ ثلاثة مليارات وثمان مائة وتسعة وثمانين مليون دولار بينما كان الدخل الأعلى في شهر كانون الأول من العام نفسه وبلغ خمسة مليارات ومائتين واثنين وعشرين مليون دولار مع تزامنه بأعلى سعر وصل اليه النفط في الشهر المذكور وعموما فقد كسبت البلاد ٥٢,٢ مليار دولار خلال تلك السنة مقارنة بـ ٤١,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وكان ذلك على الرغم من حقيقة ان العراق انتج ما مجموعه ٦٨٩,٩ مليون برميل من النفط عام ٢٠١٠ مقارنة ب٦٩٥,٥ مليون برميل في عام ٢٠٠٩ .

وكانت وزارة النفط قد أعلنت مؤخرا انها وصلت الى مستوى أعلى جديد منذ الغزو الامريكي في مجال انتاج النفط بسبب عمل الشركات الأجنبية.

ففي شهر كانون الثاني من عام ٢٠١١ قال وزير النفط عبد الكريم لعيبي بان البلاد تضخ ٢,٧ مليون برميل في اليوم وهذا كان سبب الزيادة البالغة ٢٠ ٪ في إنتاج حقل الرميلة الذي يدار من قبل شركة "بيتروليوم" البريطانية وشركة النفط الوطنية الصينية والارتفاع بنسبة ٤٥٪ في حقل الزبير الذي يتم تشغيله من قبل شركة أيني الايطالية. أما بالنسبة لحقل غرب القرنة الذي تعاقد مع شركة Exxon Mobile فقد شهد ارتفاعا بسيطا وتأمل الوزارة أن تصل إلى إنتاج ٣ مليون برميل يوميا في نهاية هذا العام .

وقد ذكر محللو الطاقة أن هذا ما هو محتمل لكن هدف العراق الأكبر للوصول إلى ١٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٧ يبقى مستحيلا بسبب نقص المصادر الكافية وضعف البنية التحتية في البلاد، بغداد نفسها بدأت بتخفيض تلك الأهداف إلى ٨ مليون برميل في اليوم حتى أن هناك بعض الخبراء يتساءلون كم أن ذلك سيستغرق من الوقت والمال والجهد وقرارات العراق باتجاه الدفع الرئيسي لناتجه. في النهاية فان أي نمو بسيط على أية حال سيزود البلاد بعائدات أعلى بكثير وهي مما تحتاج إليه البلاد بشدة لغرض تطوير نفسها.

■ عن موقع: أفكار حول العراق

فرصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠